الأمم المتحدة

A/79/945–S/2025/368

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 June 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 40 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025، موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد **يلدز**
الممثل الدائم

230625 200625 25-09232 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرســـالة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من الرسالة الموجهة إليكم من إرسين تتار، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرســالة وضــميمتها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

الممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص

الضميمة

أكتب إليكم لأطلب إليكم أن تتفضلوا بالتدخل في معالجة تطور يثير قلقا عميقا ويتعلق بسلسلة اعتقالات شرعت القيادة القبرصية اليونانية في تنفيذها. وقد استهدفت هذه الاعتقالات كلا من القبارصة الأتراك والرعايا الأجانب الذين يتعاملون مع ممتلكات هجرها القبارصة اليونانيون في الشمال عقب الأحداث التي وقعت في عام 1974.

وتصاعد الوضع بشكل يبعث على الانزعاج مع شروع الإدارة القبرصية اليونانية في شن حملة ترهيب، إذ إنها قامت بإحياء وإنفاذ قانون محلي مُعطَّل يعود تاريخه إلى عام 1959، وعدِّل في عام 2006 وعدِّل مرة أخرى في شباط/فبراير 2025. ويتمثل الهدف من هذه السياسة، التي أعيد تفعيلها في عام 2024، في تجريم الأفراد الذين يشاركون في معاملات قانونية متعلقة بالممتلكات تنفَّذ في إطار الولاية القضائية للجمهورية التركية لشمال قبرص. ولم يقتصر تأثير هذه السياسة على تخويف القبارصة الأتراك فحسب، بل امتد ليشمل أيضا الرعايا الأجانب الآخرين.

وقد حدثت أول عملية اعتقال في كانون الأول/ديسمبر 2023، عندما أُلقي القبض في إيطاليا على محامٍ من القبارصة الأتراك من خلال نشرة حمراء أصدرتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بناء على طلب قدمته الإدارة القبرصية اليونانية. وأعقب ذلك اعتقال رجل أعمال تركي يدعى سيمون مستريل أيكوت في جنوب قبرص في حزيران/يونيه 2024. ولا يزال الرجل رهن الاحتجاز، في انتظار محاكمته، بعد مرور أكثر من عام على اعتقاله. واعتُقِل خمسة أفراد آخرين يحملون جنسيات مختلفة في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2024 وآذار/مارس 2025.

ولا يشمل هؤلاء الأفراد مطورين عقاريين فحسب، بل منهم أيضا وكلاء ومحامون ومروجون من العاملين في مجال العقارات. ويتسم هذا القانون باتساع نطاقه لدرجة أن أي شخص له صلة بهذه الممتلكات العقارية يمكن أن يتعرض للملاحقة القضائية. ومما يثير الانزعاج أن التقارير التي نُشِرَت مؤخرا في الصحافة القبرصية اليونانية توحي بأن المعنيين بقضايا من هذا القبيل قد يتعرضوا للاستهداف حتى إذا كانوا من القضاة أو موظفي الخدمة المدنية. ووصل القلق إزاء هذا الوضع إلى مستوى جديد عندما عُوقب اثنان من المعتقلين، كلاهما من الرعايا الهنغاريين، بالسجن لمدة تصل إلى عامين ونصف العام بعد أن ظلا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لمدة عام تقريبا.

ومن المهم التذكير بأن الجمهورية التركية لشمال قبرص أنشأت في عام 2005 اللجنة المعنية بالممتلكات الثابتة بتوجيه قدمته لها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتسمح هذه الآلية للقبارصة اليونانيين بالتماس جبر الضرر فيما يتعلق بالمطالبات التي يقدمونها بخصوص ممتلكات موجودة في الشمال. وقد اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن تلك اللجنة تمثل وسيلة انتصاف فعالة ومتاحة بيسر. وكما ذكرت المحكمة، فإن البديل هو انتظار تسوية سياسية شاملة.

وأود كذلك أن أشدد على أن الجانب القبرصي اليوناني يقوم، في إطار هذه السياسة الأوسع نطاقا، باستغلال مركزه المعترف به دوليا وعضويته في هيئات التعاون الشرطي الدولي مثل الإنتربول لوضع القبارصة الأتراك وغيرهم من الرعايا على قوائم المطلوبين، فهو يعاملهم وكأنهم مجرمون بسبب مشاركتهم في معاملات قانونية تنفَّذ في إطار قانون الجمهورية التركية لشمال قبرص.

ومن الأمثلة على ذلك أن رجل أعمال من القبارصة الأتراك مُنع من دخول الإمارات العربية المتحدة في نيسان/أبريل 2025، بسبب نشرة صادرة عن الإنتربول. وأتلقَّى يوميا مكالمات من مواطنين من بلدي يخشون الاعتقال في الخارج، منهم طلاب جامعات يتعرضون للاستهداف من خلال علاقاتهم الأسرية.

ولعلكم تتذكرون أنني أثرت هذه المخاوف الخطيرة خلال اجتماعنا الثنائي في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2024 وأثرتها مرة أخرى في جنيف في آذار/مارس 2025. وناقشت هذه المسألة أيضا خلال اجتماعاتنا مع زعيم القبارصة اليونانيين، سواء في حفل العشاء غير الرسمي الذي قمتم باستضافته في تشرين الأول/أكتوبر 2024 في نيويورك أو خلال اجتماعات الزعيمين المتتالية التي عُقدت في الجزيرة. غير أن زعيم القبارصة اليونانيين يصر على أن هذه "عملية قضائية" تخرج عن نطاق سيطرته.

ويتعرض "المناخ الجديد" الذي أعلنتم عنه بعد اجتماع جنيف لتهديد خطير في الوقت الحالي. وأفضل ما يُوصَف به المناخ السائد في الجزيرة أنه مناخ يسوده التوتر والخوف. فالكثير من القبارصة الأتراك يتجنبون العبور إلى الجنوب أو السفر إلى الخارج، خشية التعرض للاعتقال والاحتجاز. بل أن البعض شبَّه البيئة الحالية بحالة الحرب غير المعلنة، واستعاد الذكريات المؤلمة التي تعود إلى الفترة ما بين عامي 1963 و 1974. وما كان يوما ما يبدو وكأنه ماض بعيد أصبح الآن يبدو أقرب بكثير، إذ أصبح التطلع إلى المستقبل يزداد صعوبة أكثر فأكثر. ويهدد هذا الخوف والقلق بزيادة إبعادنا عن بعضنا البعض وعن الطريق إلى بناء الثقة.

ويعاني شعب بلدي من القلق ويقع تحت ضغط ويشعر بالتهديد أكثر فأكثر. ويطالب الكثيرون بالانتقام، وهو مسار ظللت أقاومه حتى الآن. وفي ظل هذه الظروف، فإن ما قمتم حتى الآن بتكريسه لقبرص من وقت وجهد كبيرين مهدد بخطر التقوُّض. غير أنني أناشد الآن قيادتكم القديرة أن تتصرف بحزم لوقف هذه الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الإدارة القبرصية اليونانية، قبل أن يتدهور الوضع أكثر ويصل إلى نقطة اللاعودة.

(توقيع) إرسين **تتار**
الرئيس